قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

لا أسرار في الضفة الأخـــرى

تحتفظ ذاكرتي بمشهد رعب من ثمانينات القرن الماضي: في شارع أبونؤاس، عساكر بشوارب غليظة وأرواح أغلظ يوسعون شاباً ضرباً قبل أن يكسروا كاميرته ويقتادوه إلى مكان مجهول. هذا المشهد مع علامات "ممنوع التصوير" التي كانتْ منتشرة بإلحاح على طول الشارع بامتداد ضفة دجلة، أعادا عليّ باستمرار حقيقة أنني أكره ساكني الضفة الأخرى، الضفة التي فيها القصر الجمهوريّ بأهله وحرسه وكلابه وكلّ من فيه.

في حكم الرعيان كان الحصول على طابعة يدوية لا يتهيأ إلا لأجهزة الدولة خوفاً من أن تكتب فيها منشورات مناهضة للسلطة، أما الكاميرا فكانت أخطر من المسدس، لأن التصوير في بلد كالعراق "وهو عبارة عن ثكنة عسكرية كبيرة" جريمة ذهب ضحيتها كثير من هواة التصوير آنذاك.

أراد الرعيان الحفاظ على أسرارهم العسكرية خوفاً من أن تصل إلى يد أعدائهم قبل أن يُفضحوا أمام الله وعباده، ونعرف أن الأقمار الصناعية كانت تلتقط صور أرقام سياراتهم وماركات قمصانهم وحجمها وحجم مشدّات صدور نسائهم ولون ملابسهم الداخلية، للقلّة القليلة منهم التي كانت ترتدي ملابس داخلية.

الأسرار التي كانوا يخافون عليها من الكاميرا الفوتوغرافية لم تكن أسراراً، ليس للرعيان سرّ، لكنهم، لكي تكتمل صورة دولتهم البوليسية، كانوا يضيّقون الخناقَ على الناس، ليشعرونا بأن هذه المنطقة منطقتهم، ففي الغابة يقوم الحيوان المتوحش بالتبوّل في محيط دائري هنا وهناك ليشعر الآخرين بأن هذا مجاله الحيويّ، يرسم مكانه لئلا يقترب منه أحد. ذات الفعل تمارسه السلطة القمعية دائماً.

على ضفة أبو نؤاس، الضفة التي فيها متنزهات ويرتادها منذ تأسيس الدولة أصحابُ الكيف من عمّار الليل، كانت تتجوّل كلاب صيدٍ مهمتها الوحيدة تذكيرنا أن هذا المكان مكانُ سلطة، وأن ما ينتصِب أمامنا في الضفة المقابلة هو قصر الطنطل الأكبر الذي أوهم نفسه أنه عسكريّ أولاً، وأن لديه أسراراً عسكرية ثانياً، وأن كاميرا فوتوغرافية يمكن أن تسهم في إسقاط حكمه. أول من أمس مرّ عساكر جدد بنفس الشوارب الغليظة والأرواح الأغلظ وأعادونا إلى أجواء الثمانينات، كان بضعة زملاء لنا يتجولون على ضفة النهر في أبو نؤاس، في الضفة الشرقية لدجلة "أي على ضفة الأوادم لا ضفة المسؤولين"، خرجوا من قناة فضائية وأرادوا أن يلتقطوا صوراً في متنزه، فماذا حدث؟ أوقفتهم سيارة همر "همر؟ يذهبون ونبقى!" ونزل منها زبانية شداد غلاظ لا يعصون طناطلهم ويفعلون ما يؤمرون، أهانوا زملاءنا الأربعة "عارف الساعدي، قيس حسن، فاضل نشمي، وقاسم محمد جبار" صادروا كاميراتهم وهواتفهم وأسمعوهم كلاماً لا يتلفظ به إلا حرّاس الرعيان الجهلة في كل عصر ومصر.

لا أدري متى يعرف الرعيان ألا أسرار لهم، أنهم مكشوفون، وأن تحويل بغداد إلى ثكنة عسكرية لا يعني أنهم أصبحوا عسكريين محنكين، وأن أجهزتهم التي ورثت غلاظة الشوارب والأرواح من زمان مضى، لن تكون مرهوبة الجانب ومحترمة إلا إذا خدمتنا وحفظت أمننا.

أصدقاء المحتلّ يرتدون ثياب المحرّرين

في العادة يكون الخطاب السياسي لأية دولة "طبيعية" تعبيراً عن القيم العامة التي تؤمن بها هذه الدولة وتسعى لترسيخها في حياة المجتمع عبر سلوكها وقراراتها. تكمن روح الدولة المدنية الحديثة وتميزها الايجابي في قدرتها على أن تتمثل خطابها في أفعالها، أي في إلغائها التناقض بين إيمانها وسلوكها، وفي العراق الجديد ثمة انفصام حاد بين الخطاب السياسي للدولة وسلوكها الفعلي.

عقيل عباس

في هذا الخطاب الذي تروج له بدأب ممل الحكومةُ ومعها معظمُ الطبقة السياسية، تزدهر المساواة بين العراقيين كقيمة أساسية ومبجلة غير خاضعة للتجزئة أو المساومة، فيما سلوك الدولة، التي اختزلتها لسوء الحظ الحكومة، يزدحم بالطائفية الاجتماعية والسياسية، التي تلغي تماماً فكرة المساواة، وبتعضيد رسمي وقانوني!. أيضاً يُمعن هذا الخطاب في التأكيد على الكفاءة والمهنية في توظيف الناس ومنح المناصب، فيما الولاءات الحزبية والطائفية والعائلية والمناطقية هي الأسلوب السائد في الحالين.

كذلك يؤكد هذا الخطاب كثيراً، وعلى نحو مهووس غالباً، مفاهيم السيادة والاستقلال والوطنية والدفاع عنها ورفض التدخل الخارجي فيما الواضح والمؤكد إن لاعبين إقليميين ودوليين معروفين لهم أدوار حاسمة، ومعلنة أحياناً، في إدارة ملفات عراقية كثيرة و"حل معضلاتها"، بضمنها من يتولى المنصب الأقوى في البلد، رئاسة الوزراء. هكذا هو خطاب الدولة العراقية، كما يردده دون حياء أساطين هذه الدولة وممثلوها الرسميون من حكوميين وغير حكوميين: حشد مُفتعل من المقولات المعبأة بالقيم النبيلة والإعلانات المثالية عن الوطن والقانون والمساواة، يقابلها سلوك حكومي وسياسي ينسف هذه القيم تماماً، وهو ما يجعله خطاباً فاقعاً ومهلهلاً، يهزأ بذاكرة الناس ويُزيف الاحداث، ويحوله إلى طنين لغوي لا يستحق التصديق أو الإنصات له. على مدى سنوات تسع قاسية وشحيحة بما يُفرح، أصبحت تناقضات هذا الخطاب ومفارقات السلوك التي تصاحبه يومية ومألوفة إلى الحد الذي فقدت معه قابليتها على إثارة الصدمة أو الفضيحة.

لعل آخر هذه التناقضات كانت بخصوص الانسحاب الأميركي من البلد. مرةً أخرى يؤكد هذا الخطاب الميزة الأبرز فيه: افتقاره للصدق... لقد تمحورت تصريحات الساسة الكثيرة وكتاباتهم القليلة عن الموضوع، على نحو استعراضي لا يخلو من الزيف المتعمد أحيانا، حول مقولات إيديولوجية ونمطية اختزلت العلاقة العراقية-الأميركية البالغة التعقيد والتداخل في هيئة صراع مألوف وبسيط وساذج بين قوتين متنافرتين: الاحتلال والتحرير. في ثنايا هذا الخطاب، يجري تصوير انسحاب هذه القوات على انه محصلةٌ طبيعية لإجماع مجتمعي-سياسي عراقي برز عبر "مقاومة" وطنية واسعة تزعمها الساسة العراقيون، ومن ورائهم وقف شعبٌ متراصٌ ومنسجمٌ في رفضه "الاحتلال الأميركي"... في خضم هذا التبسيط الهائل، يبدو الانسحاب فعلاً اضطرارياً أميركيا يوازي الهزيمة، يقابله انتصارٌ عراقيٌ يُبرز صلابةً سياسيةً "قيادية" وتماسكاً شعبياً "تابعاً" أجبرا أخيرا "المحتل" الأميركي على الإقرار بـ"هزيمة" الانسحاب، وتجرع مرارتها. ثمة افتراض "إنقاذي" يعتمل في روح هذا الخطاب مؤداه إن هذا الانسحاب يمثل نهاية الشوط لأحزان ومصاعب عراقية تسبب بها "الاحتلال" العسكري الأميركي. كان هذا الافتراض حاضراً على نحو غير موارب في خطب رئيس الوزراء نوري المالكي وتصريحاته عن الانسحاب، وفي تهانيه الهاتفية للعراقيين في اليوم الرسمي المحدد للانتهاء منه، وفي إعلانه الانفرادي، وغير الدستوري، بجعل ذلك اليوم عيداً وطنياً.

من الواضح إن الخطاب السياسي العراقي بشأن الانسحاب الأميركي يحاول أن يستعير أقصى ما يمكنه من خطاب التحرير الوطني الذي ساد المنطقة العربية ومناطق أخرى في العالم منذ خمسينات القرن العشرين، في أجواء التخلص من هيمنة القوى الاستعمارية الأوروبية وبروز العالم الثالث ككتلة عالمية صاعدة وحّدت دولَها الشديدةَ التنوع مظالمُ الاستعمار الأوروبي. كانت انتفاضات التحرير الوطني وثوراته تلك لحظات تألق وطني جديرة بالتبجيل خفتت تدريجياً بسبب إخفاق نخب التحرير الحاكمة في بناء أنظمة حكم إنسانية وترسيخ قيم مدنية تتجاوز ثنائية الصراع التبسيطية بين الاحتلال والتحرير. كانت نُذر هذا الإخفاق واضحة في خطاب التحرير نفسه الذي امتاز عموماً بُطهرانية مُفتعلة أفرطت في لوم الآخر الأوروبي على كل مصائب المكان (الوطن) المُحرر، بقدر إفراطها في إعفاء نُخب التحرير وجمهورها "المحارب" والمتأهب دائماً من واجباتهم التاريخية في تشييد غد وطني وديموقراطي أفضل من الأمسِ الاستعماري والقامع. لسوء الحظ، تتشابه في هذا الإخفاق نخبُ التحرير الوطني تلك مع النخبة السياسية العراقية الحالية، برغم اختلاف الأسباب.

يصعب كثيراً حشرُ التجربة العراقية الأميركية منذ عام ٢٠٠٣ في حزمة تجارب التحرير الوطني تلك، على ذات النحو الذي يستحيل فيه، من دون اقتراف عسف معرفي وتاريخي شديد، تفسير مفردات هذه التجربة على أساس مقولات التحرير الوطني المعروفة. من الصعب أن تسمي الطبقة السياسية العراقية الوجود العسكري الأميركي احتلالاً وتعامله على هذا الأساس، فيما كانت معظم هذه الطبقة، قبل عام ٢٠٠٣، تحث أميركا سراً وعلناً، أو على الأقل، تتمنى منها أن تطيح بنظام صدام، بعد تأكد عجزِها عن القيام بالأمر. نعم، ليس بمقدورِها أن تدين أميركا بعدوانية الاحتلال فيما كانت قوات هذه الأخيرة هي التي حمت هذه الطبقة، و حمت معها العملية السياسية التي أوصلت هذه الطبقة إلى السلطة، و التي عبرها أيضا تشكلت الدولة العراقية الجديدة التي تديرها هذه الطبقة بحمق واستئثار شرسَين. ليس بمقدور هذه الطبقة أن تحاكم أميركا أخلاقيا بمظلومية الخاضع لعناءات الاحتلال، فيما كان الكثير من أعضائها يستقوون بقوات هذا "الاحتلال" ضد خصومهم من أبناء الوطن ويحرضونها ضدهم في أثناء صراعهم الدموي معهم على شكل هذا الوطن ومصيره وهوية أصحاب اليد العليا فيه. من الصعب على الساسة العراقيين أن يستخدموا مقولات التحرير فرحاً بالرحيل الأميركي فيما كانوا في خلال سنوات القتل العراقي-العراقي يصرون علانيةً على بقاء هذه القوات كمصد ضد تمدد الفوضى المطلقة التي أخرجها من مكامنها غيابُ الحكمة فيهم، وعجزُهم عن تأسيس قوات وطنية عراقية يُعتد بها لحماية أمن البلد والالتزام بقوانينه. باختصار شديد، لا يحق للساسة العراقيين أن يرتدوا بزات المحررين في لحظات الرحيل الأميركي الأخيرة، لان "المُحتلين" كانوا، وما يزالون، حلفاءهم وأصدقاءهم. الوحيدون الذين يحق لهم أن ينظروا لوجود أميركا في العراق عبر عدسات الاحتلال هم أؤلئك العراقيون الأبرياء الذين أمعنت في إيذائهم الحراب الأميركية، جهلاً أو قصداً، وأفسدت عليهم حياتهم بجروح عميقة ودائمة. هؤلاء وحدهم، وأظنهم أقلية، هم أصحاب الحق الأخلاقي والوطني في أن ينعتوا أميركا وقواتها بالاحتلال وان يفرحوا برحيلها، لكن ليس هؤلاء الساسة بالتأكيد. معظم العراقيين الآخرين منحتهم أميركا ذلك الفرح النادر والغامر عندما كنست قواتها نظام صدام من واجهة الحياة في البلد وأنزلت العقاب القضائي برموزه. من أسهل الأشياء في العراق هو لوم أميركا على الأخطاء التي ارتكبتها فيه وعلى الأخطاء التي لم ترتكبها... لا جدال إن أخطاءها كثيرة وفادحة وساهمت كثيراً في صناعة المأزق العراقي الحالي. لكن أخطاء الساسة العراقيين أكثر وأشد فداحة، فهم لم يشاركوا أميركا في صناعة المأزق فحسب، بل يصرون أيضا على إطالة أمده والانتفاع منه.

الصدق صفة مفقودة في سلوك طبقتنا السياسية كما في خطابها.

أخطاء أميركا كثيرة وفادحة لكن أخطاء الساسة العراقيين أكثر وأشد فداحة، فهم لم يشاركوا أميركا في صناعة المأزق فحسب، بل يصرون أيضاً على إطالة أمده والانتفاع منه.

كاريكاتير

▪ عادل صبري

مجلس الخدمة وتعيين الموظفين

صبيح الحافظ

من المؤسف أن نقرأ ونسمع أن أكثر مؤسسات الدولة أصبحت مقاطعات لعوائل المسؤولين وأقربائهم وأبناء عمومتهم وأبنائهم، إذ أن كل من يتولى مسؤولية في موقع معين يقوم بتعيين أقاربه وأتباعه خارج الضوابط والسياقات المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية، ويتجاوز على التعليمات والضوابط التي توجب إجراء امتحان الكفاءة للمتنافسين من المواطنين.

إن هذه التجاوزات وغيرها أدت إلى حرمان شريحة كبيرة من مستحقي تلك التعيينات، وأن استمرار هذا النهج في تعيين الموظفين في دوائر الدولة يعتبر فساداً إدارياً متعمداً ومخالفاً لمبدأ العدل والمساواة بين الموظفين.

قال احد المسؤولين إن كثرة الموظفين من أقارب المسؤولين وأتباعهم في الوزارات مؤشر خطير على غياب أداء العمل الإداري الجيد والمنتج، وأن الافتقار للكفاءة والمهنية والتدرج الوظيفي في التعيينات يؤثر تأثيراً (سيئاً) في اتخاذ القرار الصائب، ولهذا نرى وجوب إصلاح هذا الوضع، واعتماد الكفاءة والمهنية والنزاهة والوطنية،ويقع هذا الإصلاح على عاتق البرلمان وذلك لبناء نموذج إداري صحيح، كذلك ضرورة إبعاد حاشية المسؤول عن مصادر القرار بهدف جعل المؤسسات الحكومية تعمل بشكل نزيه وشفاف.

لقد بلغت الجراءة بأحد المسؤولين الكبار بأن يعيّن ثلاثة من أبنائه في المؤسسة التي يديرها، وقام هؤلاء بتسلم رواتبهم وهم خارج العراق، هذا ما ذكرته إحدى البرلمانيات بهذا الخصوص.

علماً أن رئيس هيئة النزاهة صرح في وقت سابق أن القانون الجديد للهيئة الذي تتم مناقشته حالياً في البرلمان العراقي ينص بشكل واضح على معاقبة المسؤولين الذين يقومون بتعيين أقاربهم في مؤسسات الدولة، وإضافة إلى أن الدستور منع ذلك بشكل واضح وأوجب أن يكون التعيين في المؤسسات الحكومية على أسس الكفاءة والمهنية والشروط التنافسية الأخرى.

ونحن بدورنا نعتقد أن معالجة هذه المشكلة لجعل التعيين بين المواطنين ومساواتهم هو إعادة تشكيل مجلس الخدمة العامة الذي كان معمولاً به خلال الستينات في القرن الماضي لتعيين الموظفين في كافة الوزارات وفق أسس عادلة تتصف بالمساواة بين المواطنين وذلك عند طلب الوزارات من المجلس المذكور الدرجات الوظيفية التي تحتاجها وفق شروط الوظيفة ومواصفاتها، ويقوم مجلس الخدمة العامة بالإعلان عن الدرجات الشاغرة للوزارات في الصحف المحلية ووسائل الإعلام الأخرى ومن ثم يقوم المجلس المذكور بإجراء امتحان مقابلة المواطنين الذين تقدموا للتعيين، ثم يعين أسماء الناجحين المؤهلين لإشغال تلك الوظائف حسب مواصفاتها.

إن إجراء الامتحان التنافسي الشريف بين المتقدمين هو الأساس لاختيار الموظفين لإشغال تلك الوظائف، وهذا الإجراء والآلية المتبعة هو في منتهى العدل والمساواة بين المواطنين، أيضا نعتقد وجوب إصدار قانون يتضمن حجب صلاحيات التعيين في داخل الوزارة أو المؤسسات الأخرى، وأن أي تعيين خلاف ذلك يعتبر تجاوزاً على القانون والتعليمات واعتبار ذلك ملغياً ويحاسب المسؤول صاحب قرار التعيين.

وعوداً على بدء يقول المفكر الفرنسي ألكسيس دونوكفيل مؤلف كتاب (الديمقراطية) إن تقدم الأمم والشعوب وغرس القيم النبيلة هو من نتاج اعتماد مبدأ العدل والمساواة والانفتاح على الآخر.

وفي عصرنا الحاضر نجد أن معظم دول العالم أخذت بهذه المبادئ بكل الأحوال الاجتماعية وبالأخص المساواة في تسنم الوظائف العامة، وأخيرا ندعو القادة المسؤولين عن إدارة الدولة لإشغال الوظائف العامة يجب أن يعتمد التعيين على الكفاءة والمهنية والمؤهلات العلمية الأخرى مع إعادة النظر بصيغة تعيين الأقارب والأتباع.

إن بناء الدولة بناءً صحيحاً هو تبني المثل والقيم النبيلة ووفق أسس العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، كذلك يجب نبذ التمييز بين المواطنين، وأن يكون قانون الخدمة المدنية هو الضامن لهذا المواطن فإذا لم يحدث ذلك فلنقرأ السلام على الدولة العراقية.

العـــراق والانـــتـــخـــابـــات المـــبـــكّـــرة

علي نافع حمودي

الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بتمعن سيكتشف بأنه كُتب بعقلية المعارضة لا بعقلية بناء الدولة،وعقلية المعارضة تجلت بوضوح بأنها منحت الجميع جواز السفر بعيداً عن الآخر، حتى في مسألة الأقاليم ووضعها في الدستور العراقي كانت عبارة عن جواز سفر يتيح لحامله متى شاء أو شعر بالخوف أن يسافر محلقاً في الإقليم الجغرافي له ليبتعد عن قائد السرب الذي يلاحقه.

وعندما يكتب الدستور بهذه العقلية الخائفة من المستقبل إنما هو يكون أحد مؤشرات عدم الثقة بين السياسيين والتي تنعكس على المكونات الاجتماعية التي تجد نفسها تخضع بشكل أو بآخر لرغبات السياسيين القادرة على أن تخلق الأزمة وتستثمرها ومن يدفع الثمن هم الناس الذين آمنوا بالديمقراطية كطريق للخلاص من الدكتاتورية ولكنهم وقعوا في مطبات كثيرة وكثيرة جداً.

ونجد الآن بأن السياسي العراقي بات عبءاً على المواطن،هذه حقيقة يجب أن يدركها السياسي العراقي ولا تحتاج لأن نتهامس بها،لأن ما موجود لدينا من سياسيين ما زالوا لم يغادروا مناطق الخوف التي تعتريهم وهم في قمة السلطة.

والخوف الموجود حالياً لدى القوى السياسية العراقية مركب، فهو خوف من الانفراد بالسلطة من قبل طرف معين رغم عدم احتمالية حدوث هذا بحكم إن مفاتيح تشكيل الحكومة في العراق تبدأ من انتخاب رئيس الجمهورية الذي يحتاج لثلثي أعضاء البرلمان وهذا ما يجعل العملية السياسية في البلد تأخذ مسارات التوافق بسبب عدم وجود أغلبية قادرة على أن تفوز بهذا العدد من المقاعد.

ولعل الدستور العراقي حين كُتب بهذه الطريقة أريد منه أن يؤسس لشراكة غايتها الحقيقية عدم الانفراد بالسلطة،لكن في جوانب أخرى منه يمثل مخاوف الجميع من الجميع، مخاوف من تكرار سيناريو الدكتاتورية والانفراد، مخاوف وصلت الآن إلى ذروتها بعد الانسحاب الأمريكي من البلد، وبعض القوى السياسية لم تتردد في إعلان هذه المخاوف ليس للرأي العام العراقي فقط بل حتى للرأي العام الأمريكي حتى وإن كان بصيغة معاتبة الأمريكان الذين تركوا العراق بيد شخص واحد على حد وصف الرسالة التي نشرتها نيويورك تايمز لقادة العراقية،هذه الرسالة التي أعتقد بأن توجيهها بصيغة محاولة تدويل قضية سياسية داخلية صرفة، يجعل من القائمة العراقية في قفص الاتهام بمحاولتها الاستقواء بالخارج عبر دعوة الأمريكان بالعودة لإدارة شؤون البلد، وهو ما يتعارض بالتأكيد مع آراء جمهورها المنتشر في العراق الذي منحها ٩١ مقعداً في انتخابات عام ٢٠١٠.

لهذا أجد بأن الأزمة العراقية الحالية لها مَخرج واحد فقط يتمثل بحل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة بغية السعي لتأسيس دولة ما بعد الاحتلال وتجاوز ما موجود حالياً من تخندقات قد تفضي في حال فشل المؤتمر الوطني المقبل لأن يتم تقسيم العراق فعلياً وهو ما لا يمكن القبول به خاصة وإن القوى السياسية الموجودة الآن كل منها يُصر على مطالبه وهذا ما سيؤدي لعدم التلاقي في نقاط مشتركة تكون بداية عمل جديد بين فرقاء العملية السياسية.

لهذا فإن الدعوة لانتخابات مبكرة الحل الأمثل والذي يجب أن ترتكن إليه القوى السياسية في العراق لكي تتجاوز ما موجود الآن من تصدعات كبيرة في العملية السياسية التي هي أصلاً مصابة بالكثير من الأمراض المستعصية.